العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر أنموذجاً)

م.م زياد سمير زكي الدباغ
كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٩/٥/٢٨ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٩/٩/٣

ملخص البحث :

لقد تضمن هذا البحث أربعة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، وتناول المبحث الثاني بعض المشكلات المعوقة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، في حين تناول المبحث الثالث بعض أهم آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، أما المبحث الرابع والأخير فقد تناول حالة مصر كنموذج.

و يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها : أن هناك علاقة طردية بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية ، ومن ثم بين تطور تلك المؤسسات والتحول الديمقراطي وتعزيزه في أي مجتمع من المجتمعات ، ومنها مجتمعاتنا العربية .

أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث فهي :-

- إن العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تقوم على أساس الهيمنة والتسلط من جانب تلك النظم على حساب تلك المؤسسات ، لا على أساس الفصل والتعاون المطلوب تحقيقهما من اجل أداء أفضل لكلا الطرفين ، وهو ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع العربي .
- إن مؤسسات المجتمع المدني العربية تعمل في الوقت الراهن ضمن مناخ سلبي لايساعد على تفعيل أدائها وعملها بالشكل الايجابي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المناخ السائد بمشكلاته المعقدة يعد معوقاً رئيساً لإسهامات تلك المؤسسات في عملية التحول الديمقراطي .
- إن هناك دوراً هاماً لمؤسسات المجتمع المدني يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها.
- إن الحديث عن أي إصلاح حقيقي وجاد في مصر لابد وان يرتكز في جانب أساسي منه على إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها ،وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة ، فهذه السياسات قد تكون جيدة على الورق ، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب سيئة ، مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها.

The Relationship between the Development of Civil Society Institutions and the Democratic Transformation in the Arab Homeland
"Egypt as a Study Case"

Assist. lecturer Zead Samer AlDabbg
College of Political Science - University of Mosul

Abstract:

The research tackles the nature of the relationship between the state and civil society, some problems facing the work of civil society institutions; and the most important mechanisms of activating their role in the democratic transformation. Egypt has been tackled as a study case.

The research hypothesizes that there is a close relationship between the civil society institutions and democracy, and between the development of these institutions and the democratic transformation and promoting it in any of these societies including our Arab ones.

The research has come to the following conclusions:

1. The relation between the state, or the Arabic governing regimes, and the institutions of the civil society is based on the dominance on the part of these regimes at the expense of those institutions, and not on the basis of separation and cooperation required to be achieved for a better performance by the two parties.
2. The Arabic civil society institutions currently work in a negative atmosphere which does not help them to activate their role and work in a positive manner.
3. The civil society institutions have a significant role represented by reforming the conditions of their societies and saving them from the bad state in which they live.

Talking about any real and serious essential reformation in Egypt has to be necessarily based on reforming state offices and institutions, particularly the administrative, bureaucratic ones which are responsible for excuting public policies. The latter seem good on paper, but they are implemented using bad techniques which makes them unable to achieve the desired goals.

المقدمة :

يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات ، وذلك لأن العلاقة بين تلك المؤسسات والديمقراطية هي علاقة وثيقة ومترابطة ، إذ أن تلك المؤسسات لا يمكن لها أن تزدهر وتتطور إلا في إطار المناخ الديمقراطي ، كما أنها بالمقابل تعد من الأسس المهمة لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي وضمان استمراره لأطول فترة ممكنة ، وذلك يعود إلى طبيعة الدور الايجابي الذي يمكن أن تمارسه أو تؤديه تلك المؤسسات ، حيث تعمل كحلقات وصل بين المواطنين والدولة ، كما أنها تنظم العلاقة بينهما بطرق منظمة وبعيدة عن العنف ، فهي تحمي المواطنين من استبداد وتعسف الدولة ضدهم ، كما أنها تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض الجهات أو الجماعات عندما يُصيبها العجز في إيصال مطالبها وشكواها للدولة بالطرق السلمية .

إذن ، فكلما كانت هناك مؤسسات مجتمع مدني تعمل بالشكل الصحيح ومن دون عوائق تعترضها ، لاسيما من قبل السلطة الحاكمة ، كلما كانت هناك إمكانية متاحة للتحول والتطور الديمقراطي وتعزيزه .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال الإشارة إلى الدور الايجابي والفعال الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني العربية – إذا ما قامت على أسس صحيحة ، ولم تعترض طريقها النظم السياسية العربية الحاكمة– في دعم التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتعزيزه .

فرضية البحث

يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها : أن هناك علاقة طردية بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية ، ومن ثم بين تطور تلك المؤسسات والتحول الديمقراطي وتعزيزه في أي مجتمع من المجتمعات ، ومنها المجتمع العربي .

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من خلال الإجابة على عدة تساؤلات ، أهمها :

- ماهي طبيعة علاقة مؤسسات المجتمع المدني بنظمها السياسية الحاكمة في الوطن العربي؟
- ماهي أهم المشكلات والعقبات التي تقف حائلاً دون تطور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي ؟

- هل يمكن لمؤسسات المجتمع المدني العربية أن تتطور وتنضج في ظل بقاء نظمها السياسية الحاكمة على ماهي عليه ؟
- ماهي أهم الشروط والآليات التي يجب توافرها لكي تنمو مؤسسات المجتمع المدني وتتطور ؟ .

منهجية البحث

من أجل تحقق فرضية البحث فقد تم الاعتماد على بعض المناهج المهمة لمعالجة الموضوع، من أبرزها المنهج الاستقرائي والمنهج الوظيفي.

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى أربع مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، وتناول المبحث الثاني بعض المشكلات المعوقة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ،في حين جاء المبحث الثالث ليتناول بعض أهم آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، أما المبحث الرابع والأخير فقد تناول حالة مصر كنموذج.

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

تُعد الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني [*]، وقد أكدت دراسات عديدة على أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحالة من الأحوال إضعاف دور الدولة. فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلاَّ في إطار دولة قوية وليست تسلطية ، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفعالية . والحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني إضعاف المجتمع المدني ، إذ إنَّ وجودهما معاً يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يودي غيابهما معاً أو غياب إحداهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية[١].

أي بمعنى آخر ، عندما تكون الدولة قوية فهذا لا يعني أنها تؤثر سلباً على مؤسسات المجتمع المدني[٢].. " فالدولة القوية هي الدولة التي تقوم بمهامها وتبني المؤسسات التي تستطيع أن تقوم بواجبات الدولة وبيروقراطيتها التي تضمن سيادة القانون والحريات. وهذه بدورها أساسية

لازدهار المجتمع المدني وهي التي تحدد الضوابط والفواصل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني " [٣].

والحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما، ولكن يعني أن مؤسسات المجتمع تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة، بعيداً عن التدخل المباشر من قبل الدولة. وتأسيساً على هذا، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتم في إطار المبادئ والآليات التالية [٤]:

أ- إن الدولة تعتبر بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني . وبذلك لا يمكن الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ، فالثاني يلعب دوراً هاماً في تشكيل الإطار السياسي ، كما أن استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية يتوقف عن مدى استنادها إلى بُنى اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة في المجتمع .

ب-إنه بقدر ما تكون الدولة تعبيراً عن مختلف قوى وفئات المجتمع المدني ، أو بقدر ما تفسح المجال وتوفر القنوات لهذه القوى لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تصوراتها ، تستطيع أن تعمق وتجذر شرعيتها في المجتمع .

ج- إذا كانت الدولة بحكم التعريف هي التي تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة والإكراه ، فإن ممارستها لهذا الحق إزاء المجتمع تأتي في إطار القانون الذي يُمثل خطّاً فاصلاً بين ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية ، وبين تعسفها في ممارسة هذه الوظائف وتلك الاختصاصات من ناحية ثانية .

د- إن قوى ومؤسسات المجتمع المدني تؤثر في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال مسالك وأدوات عديدة ، سلمية وغير سلمية ، ومنها على سبيل المثال : المجالس النيابية ومجالس الشورى ، ووسائل الإعلام ، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة ، وأعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات ، وإضرابات ، واعتصامات ، وممارسة العنف بصورة منظمة وغير منظمة .. وجدير بالتأكيد أن انخراط بعض قوى ومؤسسات المجتمع المدني في ممارسة أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي ضد الدولة معناهُ عدم وجود قنوات رسمية تُمكن هذه القوى من التعبير السلمي، أو عدم فاعليتها في حالة وجودها. وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة من ناحية، ودرجة النضج في المجتمع المدني من الناحية الأخرى.

وفيما يتعلق بالدولة في الوطن العربي فإن الملاحظ هو أنه على الرغم من هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية ، وبخاصة تلك التي أخذت بالتعددية السياسية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين – وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى – ، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الغالبية العظمى من الدول العربية لا تزال علاقة غير صحيحة ، إذ تتجه الدولة إلى ضمان استمرار نوع

من السيطرة على قوى وتنظيمات المجتمع المدني ، وبالمقابل ، فان بعض هذه القوى والتنظيمات تتجه إلى تحدي الدولة أو السلطة ، وهو ما يؤدي إلى إيجاد توترات تصل أحياناً إلى حد التأزم [٥] .

وقد ترتب على وجود علاقة غير صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني عدة نتائج، من أهمها[٦] :

١- تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

٢- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.

٣- لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى ممارسة بعض أمال الاحتجاج و العنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

٤- استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية .

٥- عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه ، ووقوعها فريسة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية على غرار ماحدث في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية ، أو مايجري في السودان في الوقت الراهن، بل وصل الأمر أيضاً في بعض الأحيان الى حد انهيار الدولة وتفككها ، كما هو الحال في الصومال .

لقد أصبحت الدولة في الكثير من الدول العربية مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة مصالح الفئات الحاكمة ، وليس لخدمة المصالح العامة ، وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع على أنَّها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة ، مما دفعها إلى الانكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الداعية الخاصة وتنميانها ومن ثم تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع، وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه[٧] .. الأمر الذي أحدث خللاً بين المجتمع والدولة ، ودخولهما ، في بعض الحالات في مواجهات ساخنة ، وهو ما أدى في النهاية إلى أن تفقد الدولة العربية ، لا سيما منذ العقدين الماضيين ، مقومات الشرعية السياسية والاجتماعية التي كانت قد توافرت لها في إطار معارك التحرر الوطني والاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة ، وعادت من جديد إلى ارث الاستبداد والتسلط الأمني مع استمرار تعمق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي والقوى الرئيسة المسيطرة عليه [٨] .

إن النمو السرطاني لقوة الدولة – أو بشكل أدق ، لاستبداد وتسلط الدولة – في جميع مناطق الوجود الإنساني في المجتمع العربي يُعد من الملامح المأساوية في الحياة الاجتماعية ، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بان المجتمع العربي مصادر لحقيقة سياسية ، انه صيغة

لكيان غير موجود أو غير محدد . والنتيجة المحتمة لهذا الانتشار الدولتي الواسع هو ضمور قوة الإنسان العربي وإرادته وفاعليته،بل ضمور كل شيء فيه فاعلية لصالح الدولة[٩].

وبشكل عام ، فانه يتضح لنا من خلال كل ما تقدم ذكره في هذا المبحث ، بان العلاقة بين الدولة أو النظم العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تقوم على أساس الهيمنة والتسلط من جانب تلك النظم على حساب تلك المؤسسات ، لا على أساس الفصل والتعاون المطلوب تحقيقهما ، وذلك من اجل أداء أفضل لكلا الطرفين ، وهو ما ينعكس إيجابياً على المجتمعات العربية [١٠] .

المبحث الثاني : بعض المشكلات المعوقة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

لا يوجد سبب واضح يفسر تراجع الجدل حول المجتمع المدني العربي خلال السنوات الأخيرة، فلا المجتمع المدني حقق أهدافه، ولا انتهت مشكلاته، ولا تراجعت التحديات التي تواجه مؤسساته ومنظماته، ولا انتفت الحاجة إليه وإلى إسهاماته التي يمكن أن يشارك بها في الإصلاح والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك من الآمال التي تعلقت به أو تعلق هو بها [١١].

فعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على الصعيد النظري ، وعلى صعيد تجارب التطور السياسي في العديد من دول العالم ، خاصةً الدول المتقدمة ، إلا أن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الوطن العربي أكدت محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديمقراطي في المنطقة العربية بصفة عامة[١٢]..ويعود سبب ذلك إلى وجود العديد من المشكلات التي تعيق عمله في التحول الديمقراطي ، منها مايتعلق بالسلطة الحاكمة ، ومنها مايتعلق بالمجتمع الموجود فيه ، ومنها مايتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها .. وفيما يأتي بعض أهم تلك المشكلات:-

١. ضعف التزام النخبة أو السلطة الحاكمة بهدف التحول الديمقراطي : لقد تعاملت السلطة الحاكمة في الوطن العربي مع عملية التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى التعددية السياسية المقيدة كآلية لتعزيز قدرة النظام السياسي على الاستمرار ، ولذلك سارت في هذا الطريق وفق مبدأ "خطوة للأمام وخطوة للخلف" ، الأمر الذي أصاب الحياة السياسية بنوع من الجمود [١٣].

وفي هذا السياق ، يمكن فهم توجه النخبة أو السلطة الحاكمة بشأن منح الديمقراطية على جرعات ، والحديث عن التدرجية في الإصلاح السياسي ، مع إفراغ هذه التدرجية من مضمونها الحقيقي ، فضلاً عن التخويف المستمر من حالة عدم الاستقرار في حالة تسريع عملية

الإصلاح السياسي ، وكذلك التخويف المستمر من سيطرة الإسلاميين على السلطة من خلال الديمقراطية .وفي هذا السياق أيضاً ، فقد وظفت السلطة الحاكمة العملية الانتخابية ، والسلطة التشريعية ، والجهاز الأمني ، والجهاز الإعلامي في الدولة من أجل إحكام سيطرتها على المجال السياسي وضمان استمراره .. الأمر الذي جعل من عملية التحول أو التغيير الديمقراطي تشمل شكل النظام السياسي،دون تغيير في طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم(١٤).

٢. عدم التقدم في مكافحة الفساد : على الرغم من الجهود التي يبذلها بعض السياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني العربية في مجال الإصلاح والدعوى إليه ، إلا أن الوقائع تشير إلى انه لا يوجد تقدم ملموس في مجال مكافحة الفساد بأنواعه داخل غالبية النظم العربية الحاكمة (١٥).

فبالعودة إلى نتائج مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ ، والذي شمل ١٨٠ دولة ، منها ٢٠ دولة عربية ، نلاحظ أنه ، باستثناء بعض دول الخليج العربي والأردن ، لم تسجل الدول العربية تقدماً يذكر في مجال مكافحة الفساد المستشري بداخلها ، بل أن العراق والصومال حلا في المرتبتين ١٧٩و١٨٠ على التوالي ، وهما الأدنى في سلم المؤشر (١٦).

إن هذه النتائج تؤكد أنه على الرغم من الوعود المتكررة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي ، مازالت الدول العربية ، وفق هذا المؤشر ، تحتل مراتب متدنية ، مما يطرح التساؤلات حول مدى توافر الإرادة السياسية الجادة في مكافحة الفساد وإيجاد ثقافة مجتمعية للمساهمة في مكافحته (١٧).

٣. التشريعات والقوانين العربية : حيث تتصدر التشريعات العربية قائمة البلدان الأكثر تقييدا لنشاطات وتطور المجتمع المدني ، سواء من ناحية تقييد مبادرات الأفراد وفرض سلطة الأجهزة الحكومية أو من حيث اشتراط الترخيص أو من حيث رقابة جهة الإدارة على الجمعية أو حل الجمعية ذاتها أو وقف نشاطها (١٨).

وتأتي القوانين العربية في مجملها لتحرم المواطنين من هذا الحق وتقيده بعدد من الإجراءات والتعليمات، وتمنع معظم التشريعات العربية ، فيما عدا لبنان واليمن ، الجمعية من ممارسة نشاطها قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة في الدولة(١٩).

ويكمل ذلك ضرورة الحصول على موافقة السلطات الأمنية في كثير من الحالات قبل السماح بأي نشاط مدني، والقيام بقمع حركات الاحتجاج، والاعتقال التعسفي، وغير ذلك من الممارسات التي تجعل مناخ العمل المدني خانقاً للحريات السياسية التي هي شرط من شروط التحول الديمقراطي ونتيجة له في آن واحد(٢٠).

٤. الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي : لقد أكدت دراسات عديدة على أن الثقافة السياسية في الوطن العربي تعتبر، من حيث بنيتها ومحتواها ، عاملاً أساسياً لتكريس ظاهرة

التسلط والاستبداد ، وهو مايعني من الناحية العملية عرقلة عملية التطور الديمقراطي [٢١]، ذلك أن الديمقراطية ليست قوانين ومؤسسات فحسب ، ولكنها تتضمن أيضاً قيماً ثقافية وسياسية ، مثل التسامح والاعتدال والمشاركة والقبول بالتعدد والاختلاف والإيمان بالحلول الوسط وبالطرق السلمية في حل الخلافات والصراعات . ونظراً إلى أن الثقافة السياسية العربية لا تتضمن مثل هذه القيم، بل تتضمن بالمقابل قيماً مضادة لها ، مثل الخنوع والطاعة والشك وعدم الثقة في السلطة ...إلخ ، فإنها تعوق عملية التحول والتطور الديمقراطي ولا تتلاءم معها [٢٢].

٥. ضعف الثقة في كثير من المنظمات المدنية : لدرجة أن بعضها لا يكاد يشعر المواطنون بوجودها، وتنعدم الثقة أصلاً في تلك المؤسسات التي تحوم حولها شبهات الفساد وعدم الأمانة، والتراخي عن خدمة المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه، وتكون مطية لتحقيق أغراض شخصية لأناس يرغبون في الوجاهة الاجتماعية وذيوع الصيت[٢٣].

٦. غياب أو ضعف الديمقراطية داخل العديد من مؤسسات المجتمع المدني : لقد خلصت العديد من الدراسات المتخصصة في موضوع المجتمع المدني إلى أن العديد من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية ، سواء على صعيد شغل الوظائف والمناصب المهمة ، أو على صعيد إدارة الخلافات الداخلية ، أو على صعيد اتخاذ القرارات ، الأمر الذي يفسح المجال للصراعات والانشقاقات الداخلية .. كما أن تلك المؤسسات تعاني في الأغلب الأعم من غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها ، وهو مايوجد بعض الشكوك والهواجس المتبادلة ، مما يؤثر سلباً في إمكانية التنسيق فيما بينها للقيام بأعمال وأنشطة مشتركة لتعزيز قدرتها على التعامل مع السلطة الحاكمة ، والتأثير في النهاية في القرارات والسياسات بالاتجاه الايجابي [٢٤].

٧. ضعف التمويل المحلي وشبهات التمويل الأجنبي[٢٥] : حيث تعاني أغلبية منظمات المجتمع المدني من محدودية التمويل الذي تحصل عليه من مصادر محلية، سواء كانت حكومية أو أهلية، وذلك لأسباب متعددة أهمها : ضعف الثقة في تلك المؤسسات ، وعزوف القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل العمل المدني، فضلاً عن القيود القانونية والبيروقراطية التي تضعها الحكومة على عملية جمع التبرعات " إلغاء نظام الوقف الأهلي، وتعقيد إجراءات الوقف الخيري، وعدم وجود حوافز أو مزايا تشجع المُمولين على التبرع، بل وتعريضهم للمساءلة في حالة قيامهم بتقديم دعم مالي لمؤسسة أو جمعية أهلية " [٢٦].

أما التمويل الأجنبي فهو محاط بكثير من الشبهات والشكوك ليس فقط من جهة السلطة، وإنما أيضا من جهة بعض قطاعات المجتمع المدني التي ترفض قبوله. وعادة ما تثار الشبهات

حول نوايا الدول أو المنظمات الأجنبية المانحة، ورغبتها في فرض أجندات عمل وأولويات تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ولا تخدم بالضرورة المصالح الوطنية، أو قد تتعارض معها أحياناً[٢٧].

إذن يتضح لنا من خلال ماتقدم ذكره في هذا المبحث ، بأن مؤسسات المجتمع المدني العربية تعمل في الوقت الراهن ضمن مناخ سلبي لايساعد على تفعيل أدائها وعملها بالشكل الايجابي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المناخ السائد بمشكلاته المعقدة يعد معوقاً رئيسياً لإسهامات تلك المؤسسات في عملية التحول الديمقراطي ، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تمويلها وإمكانية السيطرة عليها ، بشكل أو بأخر ، من خلال الجهة الممولة .

المبحث الثالث : بعض أهم آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

في العقود الثلاثة الأخيرة أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحولات الديمقراطية فيها، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني وتطور الحالة الديمقراطية[*]، وبين نكوصهما أيضاً، فإذا تجذرت أسس الديمقراطية في الدولة، قويت منظمات المجتمع المدني، والعكس صحيح [٢٨] .

وبمعنى أخر، فانه لا يمكن أن ينمو المجتمع المدني وتنضج مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي، فهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات [٢٩].

إن عملية التحول الديمقراطي في الدولة تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع [٣٠].. ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً لتلك المؤسسات يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها.

ومن أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، وخدمة مجتمعاتها بالتالي ، فإن هناك عدداً من الشروط أو الآليات التي لابد من توافرها وتحقيقها على أرض الواقع ، ومن أهم تلك الآليات :

١- نشر ثقافة الديمقراطية :إن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد إصدار قوانين ، وإجراء انتخابات ،ووضع ترتيبات وإجراءات سياسية ومؤسسية فحسب ، بل هي تتطلب إلى جانب كل ذلك اتخاذ خطوات جادَّة على طريق محاصرة وتفكيك ثقافة التسلط والاستبداد ،ونشر وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع . ولايمكن تحقيق هذا الهدف من دون إحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم والثقافة والإعلام من حيث : أهدافها

وأولوياتها ووسائلها ومضامينها ، بحيث تستطيع أن تحدث التغيير السياسي المطلوب . وهذا لن يتحقق إلا في ظل وجود التزام حقيقي من قبل النخبة الحاكمة بهدف التحول الديمقراطي ، ومحاصرة تأثير القوى والتيارات التي تريد عرقلة الإصلاح السياسي الحقيقي ، باعتبارها مستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة [٣١].

٢- إصلاح مؤسسات المجتمع المدني : وذلك من خلال قيام قوى ومؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة ، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية ، والتقوقع في اطر نخبوية ضيقة ، وكثرة الصراعات الداخلية .. وفي هذا السياق، فإن الأمر يتطلب وضع أسس جديدة للتعاون والتنسيق بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك حتى تتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط والتأثير على نظمها الحاكمة.. وهذا هو المدخل لتعميق هامش حرية حركتها واستقلالها في مواجهة تلك النظم [٣٢].

٣- استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة : يمكن تحديد درجة استقلال عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات، منها :[٣٣]

أ - نشأة مؤسسات المجتمع المدني ، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية .. فالأصل أن لا تتدخل الدولة في هذا المجال .

ب- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني : يجب أن تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية .

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي : حيث يجب أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً للوائحها وقوانينها الداخلية ، وبمايتلاءم مع قوانين الدولة الرسمية ، لا مع قوانين الحاكم أوالسلطة الحاكمة .

وبالإضافة لما تقدم ، فانه لكي يكون هناك مجتمع مدني حقيقي فاعل ومؤثر في الوطن العربي ، فلا بد من تحقيق أو توفير عدد من الشروط أو الأمور المهمة ، من أبرزها:[٣٤]

١- الإقرار الحقيقي بمبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات .

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية والعمل بها .

٣- دعم استقلالية المبادرة الشعبية، وإنهاء كافة القيود التي تحول دون قيام مجتمع مدني قوي يتكون من تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية تضم مختلف فئات المجتمع .

٤- احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية .

٥- إشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على الحوار والتسامح، واحترام الرأي الآخر.

٦- إشاعة ثقافة المشاركة السياسية وتنمية الشعور بالمساهمة الايجابية النشطة لدى المواطنين في إدارة شؤون الحكم والسياسة بدلاً من ثقافة الخضوع والتبعية المنتشرة داخل المجتمعات العربية .

٧- قيام إعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع، وتداول الآراء من مصادر متعددة دون قيود.

٨- أن تكون العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني قائمة على أساس الاستقلال والتعاون والتكامل، وليس على أساس الخضوع والهيمنة والتناقض، فلكلٍ منها دوره الخاص به والمكمل للآخر. هذا ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديث الأطر والآليات القانونية والعملية التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعة ومؤسسية ، وهو ما ينعكس ايجابياً على المجتمع .

٩- ضرورة إيجاد حل ومعالجة واعية لمشكلة تمويل مؤسسات المجتمع المدني داخلياً ، وذلك حفاظاً على استقلاليتها ،، وعدم انحرافها بنشاطها عن الدور الايجابي الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع .

١٠- صياغة موضوع المجتمع المدني وفق منظور يراعي خصوصية البيئة العربية من كافة نواحيها وتجاربها الخاصة، كمنحه متسعاً من النقاش العلمي المثمر والبنّاء، ليكون أداة فعالة في مواجهة استبداد وتسلط اغلب النظم العربية الحاكمة، إن لم نقل جميعها.

وبشكل عام ، فإنه يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني لن تكون قادرة على أن تلعب دوراً حقيقياً وفاعلاً داخل المجتمعات العربية ما لم تتوفر لها ثلاثة شروط أساسية :[٣٥]

أ – سماح النظم العربية الحاكمة لها بالعمل بحرية ودون عوائق من قبلها، ويكون ذلك ضمن ضوابط وقوانين حقيقية تخدم المجتمعات العربية، وليس ضمن قوانين شكلية تخدم مصالح تلك النظم.

ب– أن تقوم المجتمعات العربية بتقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات من أجل إنجاحها، حتى ولو كان هذا الدعم معنوياً أكثر من كونه مادياً.

ج– أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قائمة أصلاً من أجل تقديم الخدمات والمنافع لمجتمعاتها وليس لأشخاصها المؤسسين لها والعاملين فيها، والذين غالباً ما يكون لبعضهم مصالح سياسية ترتبط بالسلطة وشؤونها، وتبتعد عن مصالح المجتمع وهمومه.

المبحث الرابع : حالة مصر

على الرغم من التمدد الكبير الذي حدث في عدد تنظيمات المجتمع المدني منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين في بعض الدول العربية ، ومنها مصر ، إلا أن نمط علاقة الدولة بهذا المجتمع لم يتغير كثيراً عما كان عليه الوضع في ظل التنظيم السياسي الواحد ، حيث استمرت الدولة في نهجها الرامي إلى فرض نوع من السيطرة على مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ، مع وجود بعض المقاومة والممانعة من قبل بعض هذه التنظيمات ، الأمر الذي كثيراً ما أدى إلى حدوث توتر أو تأزم في العلاقة بين الدولة والتنظيمات المعنية .. وقد استخدمت الدولة عدة آليات في محاولتها لضبط حركة المجتمع المدني والسيطرة عليه ، منها مايلي [٣٦]:

١- استخدام الإجراءات القانونية : حيث مايزال العمل بقانون الطوارئ مستمراً منذ تولي الرئيس حسني مبارك السلطة في عام ١٩٨١ ، فضلاً عن استمرار العمل بترسانة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر ، والتي شكلت قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم . وفي هذا السياق ، فقد شكل قانون الأحزاب رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته أحد أهم أدوات سيطرة الحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي على النظام الحزبي التعددي ، حيث تضمن القانون الكثير من القيود على تأسيس أحزاب جديدة ،وكذلك على أنشطة الأحزاب القائمة ، الأمر الذي كان له تأثيره الكبير في إضعاف النظام الحزبي التعددي .. كما أن القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات – والذي شكل أداة رئيسة لسيطرة الدولة على هذه الجمعيات – لم يُلغ إلا عام ١٩٩٩.. وهكذا ، بدلاً من أن يُصبح القانون أداة لتأكيد استقلال المجتمع المدني عن الدولة ، وتقنين العلاقة بين الجانبين على نحو يُعزز من عملية التحول الديمقراطي ، أصبح أداة لفرض سيطرة الدولة على المجتمع المدني .

٢- استخدام القوة ضد قوى المجتمع المدني التي تعلن الرفض والاحتجاج تجاه بعض قرارات الدولة وسياساتها ، وهذا ما دأبت السلطة على إتباعه في التعامل مع الإضرابات العمالية التي كثيراً ماانداعت بسبب عجز التنظيمات النقابية العمالية عن توصيل مطالب العمال والدفاع عن مصالحهم . كما تقوم سياسة الحكومة على محاصرة التظاهرات الطلابية داخل أسوار الجامعات ، بحيث لا يخرج الطلبة إلى الشارع ، وأحياناً حدثت اشتباكات بين الطلاب وأجهزة الأمن التي تتمركز على مقربة من الجامعات ، حتى تتدخل في أي لحظة .

٣- إن الدولة سعت وتسعى من أجل احتواء بعض تنظيمات المجتمع المدني، مثلما هو الحال بالنسبة لهيئات وجمعيات رجال الأعمال، وذلك من خلال تقديم التسهيلات لهم، وتمكينهم من المساهمة في صنع السياسات والقرارات الاقتصادية، من خلال العديد من القنوات.. فضلاًعن قيام الدولة باحتواء التنظيم النقابي العمالي ، وضمان سيطرتها عليه ، استنادا إلى نصوص قانونية وممارسات عملية ، مما جعله من الناحية العملية أقرب إلى توجهات الدولة

وسياساتها منه إلى العمال ومصالحهم ، ولذلك فإن جلّ الإضرابات العمالية تمت بعيداً عن التنظيم النقابي ، بل وعلى غير إرادته .

٤- إن النظام السياسي المصري استخدم وسائل عدة ، ومنها سلاح المال من أجل تعزيز سيطرته على بعض تنظيمات المجتمع المدني ، حيث أن الدعم المالي الذي يقدمه للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية يؤثر بدرجة أو بأخرى على استقلاليته ، كما أنه صدر أمر عسكري في أعقاب زلزال ١٩٩٢ يحظر على أي جهة جمع تبرعات دون أن تحصل على تصريح رسمي بذلك ، وكان المستهدف الرئيس بذلك هو جماعة الإخوان المسلمين التي تحركت بفاعلية من خلال لجان الإغاثة التابعة لها لمعالجة أثار الزلزال على نحو أحرج الحكومة وأجهزتها ، ومن ثم سعت لمحاصرة نشاط الإخوان من خلال حرمان الجماعة من الحصول على تمويل لأنشطتها من خلال التبرعات ، وذلك بإصدار أمر عسكري يمنع أي جهة من جمع تبرعات دون أن تحصل على تصريح رسمي بذلك .

وإذا كانت النظم الحاكمة تتجه للاستمرار في فرض نوع من السيطرة على قوى ومنظمات المجتمع المدني ، فإن بعض هذه القوى والمنظمات اتجه ، ويتجه ، إلى تحدي السلطة في بعض الدول العربية ، ومنها مصر ، سواء فيما يتعلق برفض تدخلاتها في شؤون المنظمات المعنية على غرار التفاعلات التي جرت بين الدولة وعدد من النقابات المهنية في مصر خلال التسعينات ، أو تحديها على أرضية قضايا داخلية وخارجية تتبنى المنظمات المعنية أو بعضها مواقف مُغايرة لمواقف النظم الحاكمة بشأنها [٣٧].

وفي الحقيقة ، فإن الحديث عن أي إصلاح حقيقي وجاد في مصر لابد وان يرتكز في جانب أساسي منه على إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها ،وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة ، فهذه السياسات قد تكون جيدة على الورق ، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب سيئة ، مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها.. وبصفة عامة، فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها في مصر تعاني – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة – من التضخم والترهل، وغياب أو ضعف الشفافية، واستشراء الفساد المالي والإداري، وتدني مستوى الأداء [٣٨].

وفي هذا المجال ، يقول أحد الباحثين " لقد تحول الفساد إلى مؤسسة في مصر ، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي وجاد دون التصدي بحسم لقوى الفساد ، التي ستظل تقاوم أي جهود حقيقية لبناء دولة المؤسسات والقانون ، باعتبار أن هذه القوى لا تزدهر إلا في إطار غياب القانون . والمشكلة الكبرى أن الفساد أصبح يُعشعش في جهاز الدولة بصفة رئيسية ; مما يجعل التصدي له يُشكل تحدياً كبيرا " [٣٩].

وعلى الرغم من اتجاه الدولة إلى محاربة ظاهرة الفساد(بغض النظر عن الهدف من وراء ذلك) ، إلا أن وسائلها في هذا الشأن لا تزال قاصرة عن الإحاطة بها وما يترتب عليها من سلبيات اقتصادية واجتماعية [٤٠].

وفي مقابل ذلك ، يُشير عدد من الباحثين إلى " أن الحديث عن الفساد يجب ألا يقف عند النخبة الحاكمة ; إذ إنه موجود داخل مؤسسات المجتمع المدني العربي أيضاً ، ويستعين في وجوده داخل المجتمع المدني بالفساد في المؤسسات الحاكمة ; إذ إنَّ الأخيرة تتستر عليه بسبب علاقاته الدولية ، وما يمكن أن تثيره هذه المؤسسات المدنية من متاعب لحكوماتها إن هي اتهمتها بالفساد ، أو مارست سلطة الحظر باتجاهها" [٤١].

وبذلك يمكننا القول بأنه إذا كانت المسؤولية عن تدعيم دور المجتمع المدني تقع في جانب منها على الدولة أو السلطة الحاكمة – وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود المالية والإدارية والتنظيمية التي تحد من استقلالية هذه التنظيمات – فإن الجانب الأخر من هذه المسؤولية يقع على عاتق تنظيمات المجتمع المدني ذاتها ، حيث يتعين عليها تطوير هياكلها التنظيمية ، وتحديث أساليب عملها ، وتنمية مواردها المالية بأساليب مشروعة ومعلنة ، والالتزام بتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلي لكلٍ منها [٤٢].

وفي جميع الحالات ، فإن التزام السلطة الحاكمة في مصر بشكل خاص ، والدول العربية بشكل عام ، بهدف التحول الديمقراطي، واتخاذ خطوات جدية وحقيقية في هذا الطريق يظل يشكل أحد المتطلبات الرئيسة المهمة لتحقيق هذا الهدف.. ولكن هذا الالتزام لن يتحقق تلقائياً ، بل هو يتوقف في جانب هام منه على مدى تواصل النضال السلمي من قبل القوى السياسية وأحزاب المعارضة ، وتنظيمات المجتمع المدني ، من أجل تحقيق هدف التحول الديمقراطي ، وجعلهُ حاضراً على الأجندة الوطنية ، مما يفسح المجال لإمكانية الاتفاق على برنامج وطني للتحول الديمقراطي [٤٣].

الخـــاتـــمة :

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى العديد من الأمور والنتائج المهمة، من أبرزها:-

- إن العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تقوم على أساس الهيمنة والتسلط من جانب تلك النظم على حساب تلك المؤسسات ، لا على أساس الفصل والتعاون المطلوب تحقيقهما من اجل أداء أفضل لكلا الطرفين ، وهو ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع العربي .
- إن عملية التحول الديمقراطي في الدولة تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع.. ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً لتلك المؤسسات يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها.
- على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية ، إلا أن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الوطن العربي أكدت محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديمقراطي في هذه المنطقة بصفة عامة .
- إن مؤسسات المجتمع المدني العربية تعمل في الوقت الراهن ضمن مناخ سلبي لايساعد على تفعيل أداءها وعملها بالشكل الايجابي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المناخ السائد بمشكلاته المعقدة يعد معوقاً رئيساً لإسهامات تلك المؤسسات في عملية التحول الديمقراطي ، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة تمويلها وإمكانية السيطرة عليها ، بشكل أو بأخر ، من خلال الجهة الممولة .
- إن الحديث عن أي إصلاح حقيقي وجاد في مصر لابد وان يرتكز في جانب أساسي منه على إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها ،وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة ، فهذه السياسات قد تكون جيدة على الورق ، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب مغايرة ، مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها.
- إن أجهزة الدولة ومؤسساتها في مصر تعاني – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة – من التضخم والترهل، وغياب أو ضعف الشفافية، واستشراء الفساد المالي والإداري، وتدني مستوى الأداء. وهذا هو الحال في الغالبية العظمى من الدول العربية ، إن لم نقل جميعها.

الهوامش:

(*) إن إحدى الخصائص المهمة للمجتمع المدني هي الاستقلال ليس المادي فحسب بل عمل مؤسساته بعيداً عن ضغوط النظام السياسي. ومتى ما انتفت أو قوضت هذه الخاصية ، يؤدي إلى الحد من فاعلية المجتمع المدني بشكل أو بأخر.. للمزيد من التفاصيل، أنظر: سداد مولود سبع، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي:التأثير والتأثر دراسة حالة مصر والأردن –، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٤٩.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر : د. عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص٥٨.. وكذلك انظر: محمد بالروين ، مجتمعنا المدني ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :.Www. Libyanet. Com

(٢) زياد سمير زكي الدباغ ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية العربية ومؤسسات المجتمع المدني ((نموذجي المغرب والجزائر)) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ ، ص ١١١.

(٣) عاطف أبو سيف ، المجتمع المدني والدولة : قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٥ .

(٤) حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، في : سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧٠٠-٧٠١ .

(٥) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٦٠ .

(٧) برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، في: سعيد بنسعيد العلوي آخرون ، مصدر سابق ، ص٧٤٥ .

(٨) مايكل هدسون ، الدولة والمجتمع والشرعية : دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات ، في : مجموعة باحثين ، العقد العربي القادم : المستقبلات البديلة (ندوة) ، تحرير هشام شرابي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص٢٢ .

(٩) د. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٧ ،ص٢٨٦.

(١٠) زياد سمير زكي الدباغ ، مصدر سابق ، ص١٣٠ .

(١١) إبراهيم البيومي غانم ، المشكلات السبع المعوقة للتحول الديمقراطي ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :. Www.Aljazeera.com-

(١٢) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مصدر سابق ، ص ١٩٥-١٩٦-١٩٧.

(١٣) د. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦٠ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ص٢٦٠-٢٦١ .

(١٥) خليل جبارة، مؤشرات الحكم والفساد في الدول العربية ، مجلة القبس ، العدد (١٢٧٣٢) ، السنة (٣٧)، ٢٠٠٨، ص٤٤ .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) ميدل ايست اونلاين ، محاربة الفساد لا تتعدى الخطابات في العالم العربي ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :. Www. Middle-east-online.com

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) إبراهيم البيومي غانم ، مصدر سابق .

(٢١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، أنظر: د. معتز بالله عبد الفتاح ، التحول الديمقراطي العربي .. في طور تسلطية تنافسية ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :. Www. Sharkiaonline.com

(٢٢) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها، مصدر سابق، ص ص١٠٩-١١٠ .

(٢٣) إبراهيم البيومي غانم ، مصدر سابق .

(٢٤) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مصدر سابق، ص ١٩٦ .

(٢٥) للاطلاع أكثر حول هذا الموضوع ، أنظر: زياد سمير زكي الدباغ ، مصدر سابق ، ص ص١٠١-١٠٢ .. وكذلك: د. احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٤.

(٢٦) إبراهيم البيومي غانم ، مصدر سابق .

(٢٧) المصدر نفسه .

(*) للاطلاع حول الجدل حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية ، انظر: نادية أبو زاهر ، ((المجتمع المدني)) بين الوصفية والمعيارية : تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٤ .

(٢٨) سميح محسن ، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي : التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :. www.aswat.com/ar/node/582

(٢٩) زياد سمير زكي الدباغ ، مصدر سابق ، ص١٥٤ .

(٣٠) سميح محسن ، مصدر سابق .

(٣١) د. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، مصدر سابق ، ص٢٧٥ .

(٣٢) حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، مصدر سابق ، ص٧١٤ .

(٣٣) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، أنظر: المصدر نفسه ، ص٦٩٨ .. وكذلك : احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ ، ص١٤٧-١٤٨-١٤٩.

(٣٤) زياد سمير زكي الدباغ ، مصدر سابق ، ص ص١٥٦-١٥٧ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٣٦) د. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، مصدر سابق ، ص١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣ .

(٣٧) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مصدر سابق، ص ١٩٢ .

(٣٨) د. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، مصدر سابق ، ص٢٧٣ .

(٣٩) نفس المصدر ، ص٢٨٢.

(٤٠) الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩٨ .

(٤١) عزة جلال – أسامة مجاهد ، إصلاح الأنظمة العربية وحالة النظام المصري ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات :. www. Islamonline.net

(٤٢) د. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، مصدر سابق ، ص ص٢٧٢-٢٧٣.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٤.